مستقبل القطاع الزراعي والامن الغذائي في العالم

تشكل الزراعة مصدرا هاما للغذاء للسكان ، وموردا هاما لتأمين المواد الاولية الزراعية، كما تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الاجراءات والتشريعات التي تضعها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية وهذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الانتاج لتحقيق الامن الغذائي.كما ترتبط التنمية الزراعية بزيادة الانتاج وتحسينه كما ونوعا وبالتالي من بين اهداف التنمية الزرعية هي تحقيق الامن الغذائي. وتأسيس حق غذائي صحي ومتوازن.

المحول الاول:مفهوم الأمن الغذائي

أولا:تعريف الأمن الغذائي

الأمن الغذائي في مفهومه التقليدي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وامكانياتها في انتاج احتياجاتها الغذائية محليا،ولكن مع التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولة في السلع الغذائية، أصبح مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة-الفاو- الأمن الذي يتحقق عندما تتوفر جميع الظروف لجميع أفراد المجتمع التي تمكنهم من الحصول باستمرار على الغذاء بكمية كافية وصحية ومغذية تتوافق مع احتياجاتهم واختياراتهم من أجل حياة صحية ونشطة.

يعرف الأمن الغذائي حسب منظمة الاغذية والزراعة(FAO) بأنه "ذلك الوضع الذي يتاح فيه لجميع الناس في كل الاوقات القدرة المادية و الاقتصادية للحصول على كميات كافية من الطعام الأمن والمغدي لتلبية احتياجاتهم اليومية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية" ،**وحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية** فيتمثل مفهوم الأمن الغذائي في "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على الانتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لانتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياهتم المادية"،وقد **عرفت وزارة الفلاحة والتنمية الفلاحية الأمن الغذائي** على أنه : تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.

أما الدكتورة فوزية غربي فتعرف الأمن الغذائي على أنه :" قدرة المجتمع على توفير الحاجيات التغذية الأساسية لأفراد الشعب و ضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ".[3]

وبصفة عامة يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه : قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الانتاج المحلي من هذه الاحتياجات.

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي، مطلق ونسبي:

فالأمن الغذائي المطلق: يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي .ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي: فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا . ويعرّف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى .وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

ثانيا:المعايير المعمول بها لتحديد مستوى الأمن الغذائي

- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية ، وتضم كل السلع ذات النمط الاستهلاكي السائد.
- نسبة قيمة صادرات الانتاج الزراعي إلى وارداته
- نسبة قيمة استيراد المنتجات الزراعية بالنسبة لإجمالي الواردات.
- التقلبات السنوية في الانتاج الزراعي.
- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في اجمالي الناتج المحلي.
- متوسط حصة الفرد من قيمة الانتاج الزراعي.
- نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي .
- نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.

ثالثا:بعض المصطلحات المشابهة للأمن الغذائي

الاكتفاء الذاتي تعبير يعني قدرة الكائن الحي على مواجهة مشكلاته بالاعتماد على ذاته حصر اً، أما في المجال الاقتصادي فيعني السياسة التي تتبعها دولة ما بهدف تحقيق اكتفائها بالاعتماد على مواردها الذاتية فقط.

ويعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي أيضا على أنه " قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا.

وعلى العموم ففي ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل مفهوم مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى . لذا فمن الأفضل استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي الكامل .

الفجوة الغذائية: هي مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه للاستهلاك من الغذاء، كما يعبر عنها ايضا بالعجز في الانتاج المحلي عن تغطية حاجات الاستهلاك من السلع الغذائية، والذي يتم تأميته بالاستيراد من الخارج.

الفجوة الغذائية = الإنتاج(العرض) – الاستهلاك(الطلب)

معدل الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج / الاستهلاك)

نسبة الفجوة الغذائية = 1- معدل الاكتفاء الذاتي

مثال:

تنبأ بالفجوة الغذائية للحليب في الجزائر افاق 2022 إذا علمنت أن متوسط استهلاك الفرد الجزائري للحليب هو 145 سنويا وأن عدد السكان وانتاج الحليب خلال الفترة المراد التنبأ بها **2018/ 2022 كان كالتالي:**

2022	2021	2020	2019	2018	السنوات
45.92	45.06	43,9	43,4	42,2	عدد السكان(مليون نسمة)
4.30	4.23	4.10	3.90	3.97	الانتاج(مليار ل)

الحل:

الطلب الكلي للحليب للسنة X = المعدل السنوي لاستهلاك الفرد الجزائري للحليب * عدد السكان للسنة X

الطلب الكلي لسنة 2018= 145*42.2 مليون=6119 مليون ل

قيمة الفجوة الغذائية للحليب سنة 2018=3970 مليون-6119 مليون=- 2149 مليون أي -2.15 مليار

معدل الاكتفاء الذاتي =6119/3970=64.87%

معدل الفجوة الغذائية للحليب سنة 2018 =(1-64.87%)=35.13%

وبنفس الطريقة نحسب باقي السنوات ،والجدول التالي يوضح لنا الفجوة الحليبية خلال الفترة 2022/2018

التنبؤ بالفجوة الحليبية في الجزائر خلال الفترة 2022/2018

2022	2021	2020	2019	2018	السنوات
4.30	4.23	4.10	3.90	3.97	الانتاج(مليار ل)
6.66	6.53	6.36	6.29	6.12	الطلب الكلي(مليار ل)
-2,36	-2,3	-2,26	-2,39	-2,15	الفجوة الغذائية(مليار ل)
64,56	64.78	64.47	62	64.87	معدل الاكتفاء الذاتي%
35.44	35,22	35,53	38	35,13	نسبة الفجوة الغذائية%

أمان الغذاء:تعرف منظمة الصحة العالمية الأمان الغذائي أنه يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة –خلال عمليات انتاج، تصنيع، تخزين، توزيع واعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء أمانا وموثوقا به صحيا وملائما للاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.

رابعا:العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل بالعديد من العوامل التي تؤثر في إنتاج السلع الغذائية وتجارتها وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها واستدامتها، ومن أهم تلك العوامل: **الموارد البشرية**

والتي تعتبر العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، وهي في ذات الوقت غاية التنمية وهدفها النهائي .ومن ثم فإن أهمية الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي، وإنما تتجاوزه إلي أبعاد مختلفة تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومدي استقرارها وقدرتها على الإنتاج.بالاضافة الى الموارد البشرية هناك أيضا الموارد الطبيعية والمتمثلة في **الأراضي، الموارد المائية، المواد الزراعية (الاراضي الصالحة للزراعة، المساحة المزروعة) ، الموارد الغابية، الموارد الرعوية، الثروة الحيونية.**

إن الارتفاع المتزايد لعدد السكان وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية وغيرها عوامل تزيد من تفاقم مشكلة الفجوة الغذائية

المحور الثاني: استشراف القطاع الزراعي والامن الغذائي في العالم

أولا:واقع الزراعة في العالم

1. **أكبر الدول الزراعية في العالم** تتعدد الدول الزراعية في العالم، فيما يلي أكبر الدول الزراعية في العالم:

- **الولايات المتحدة الأمريكية**:تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في قائمة كبرى الدول من حيث الإنتاج الزراعي، وقد بلغ إجمالي إنتاجها الزراعي 513.7 مليون طن في 2019، وتولي الدولة أهمية كبيرة للزراعة، وتنتج أكبر كميات من الذرة وحبوب السورغم، وتساهم الأنشطة الزراعية بـ100 مليار دولار في الاقتصاد الأمريكي.
- **الصين:**تعد الصين من أهم الدول المنتجة للمحاصيل للزراعية؛ إذ بلغ إجمالي إنتاجها الزراعي 230.4 مليون طن في 2019، وتعد الدولة مصدرًا لنحو 50% من إمدادات الخضراوات في جميع أنحاء العالم، ويعمل عدد كبير من سكان الصين في قطاع الزراعة.
- **البرازيل:**تنتج البرازيل أكبر كميات من السكر والقهوة وعصير البرتقال، ولا يزال لديها مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة، وقد بلغ إجمالي إنتاجها الزراعي 230.4 مليون طن في 2019.
- **اللأرجنتين:**تلبي الأرجنتين معظم احتياجات العالم من فول الصويا والقمح واللحوم، كما أنها أحد المصدرين الرئيسيين للصوف، وقد بلغ إجمالي الإنتاج الزراعي للأرجنتين 120.6 مليون طن في 2019 .
- **الهند**تأتي الهند في المركز الخامس، بحجم إنتاج زراعي بلغ 88.9 مليون طن في 2019، وتلعب الزراعة دورًا كبيرًا في الاقتصاد الهندي، وتشمل المحاصيل الزراعية الأساسية التي تنتجها الهند الأرز والبقوليات والقمح والجوت.
- **فرنسا:**تنتج فرنسا نحو 350 نوعًا من الجبن، إلا أن منتجات الألبان التي تشتهر بها فرنسا في جميع أنحاء العالم ليست المنتجات الوحيدة التي تجعل فرنسا من الدول الرائدة في مجال الإنتاج الزراعي؛ إذ تعد فرنسا أيضًا من كبرى الدول المنتجة لبنجر السكر، وقد بلغ إجمالي إنتاجها الزراعي 76.5 مليون طن في 2019.
- **روسيا:** تمتلك روسيا مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة، وتنتج الدولة الحبوب بكميات كبيرة، ويعد القمح أكثر المحاصيل التي تزرعها روسيا، وقد بلغ إجمالي إنتاجها الزراعي 53.7 مليون طن في 2019.
- **ألمانيا:** تأتي ألمانيا في المركز الثامن، وهي من كبرى الدول في العالم من حيث الإنتاج الزراعي، ويتنوع إنتاجها في القطاع الزراعي بين القمح والشعير والحبوب والفواكه والدواجن، وقد بلغ إجمالي إنتاجها الزراعي 47.2 مليون طن في 2019.
- **رومانيا:** تعد رومانيا من كبرى الدول في العالم من حيث الإنتاج الزراعي بفضل توافر الأراضي الصالحة للزراعة بها، وقد بلغ إجمالي إنتاجها الزراعي 29.4 مليون طن في 2019، لتحتل بذلك المركز التاسع.
- **المملكة المتحدة البريطانية:** تبذل المملكة المتحدة جهودًا كبيرة لزيادة إنتاجها الزراعي، ورغم ذلك لا تزال متأخرةً في هذا المجال عن دول أخرى مثل الولايات المتحدة وألمانيا، وتعد الزراعة العضوية وإنتاج الوقود الحيوي من الفرص الكبيرة التي تحاول المملكة المتحدة استكشافها، وقد بلغ إجمالي إنتاجها الزراعي 27.3 مليون طن في 2019.

2. **أهم المحاصيل الزراعية فيما يلي** ترتيب لبعض أهم المحاصيل الزراعية في العالم:

- **القمح** : يُعد القمح أهم المحاصيل الزراعية في العالم، زُرِعَ القمح للمرة الأولى في الشرق الأوسط، في أحد الأوقات الماضية صُنّفت مصر كأكثر دولة مصدّرة للقمح، أما الآن فتعد كل من الصين وروسيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول المنتجة للقمح.
- **الأرز** : دون شك يُعد الأرز المصدر الرئيسي للغذاء في العالم، فهو غذاء لما يزيد عن 1.5 مليار إنسان، وتُعد كل من الصين والهند والبرازيل أكثر الدول المنتجة لهذا المحصول في العالم.
- **الذرة** : ثالث أكثر المحاصيل المهمة في العالم، تشتهر كل من الصين والبرازيل والمكسيك بإنتاج الذرة.

ثانيا: كيف تهدد أزمة كورونا القطاع الزراعي والأمن الغذائي العالمي؟

تأثر قطاع الزراعة بشكل كبير بسبب جائحة كورونا وأصبح الأمن الغذائي للمجتمعات وهو يواجه تداعيات الإغلاق وتعثر الاستيراد والتصدير حول العالم، كما انعكس ذلك على المنتوج الفلاحي.فمنذ انتشار فيروس كورونا عالميا، أغلقت الدول حدودها وأقفت بلدان عديدة تصدير المواد الأساسية مثل القمح والبطاطا وغيرها، غير أن هذه الأزمة قد تشكل فرصة للزراعة المحلية في المناطق الريفية وذلك لسد أي نقص في الغذاء داخل كل بلد. ومن أهم الدول التي اوقفت عملية التصدير نجد:

الأرجنتين:فقد أغلقت البلديات في الأرجنتين، أكبر مُصدر لمنتجات فول الصويا في العالم، الطرق في مناطق إنتاج فول الصويا الرئيسية ضاربة بعرض الحائط أوامر الحكومة الفيدرالية بإبقائها مفتوحة، الأمر الذي تسبب في تقلص إمدادات الحبوب في البلاد بمقدار النصف، ولم تخفف البلديات تلك القيود إلا عندما توقفت حركة الطائرات.

دولة كازاخستان: التي تمثل أحد أكبر مصادر العالم لدقيق القمح، قد حظرت تصدير دقيق القمح، فضلاً عن القيود التي فرضتها على الحنطة السوداء والسكر وزيت عباد الشمس وبعض الخضروات بما في ذلك البصل والجزر والبطاطس.

فيما علقت **فيتنام**، وهي ثالث أكبر مصدر للأرز في العالم عقود تصدير الأرز مؤقتًا، كما من المتوقع أن تهدد روسيا، كأكبر مصدر للقمح في العالم، بتقييد الصادرات كما فعلت من قبل. كما حظرت **تايلاند** شحنات بيض الدجاج لمدة أسبوع بعد أن تسبب نقص الإمدادات المحلية في ارتفاع الطلب وتضاعف الأسعار. كما فُرضت قيود على تصدير الليمون في تركيا، وعلى بذور عباد الشمس في صربيا .

كما انخفضت صادرات الهند من الأرز إلى بقية دول آسيا وأفريقيا، رغم المحصول الوفير من الأرز في الهند، بيد أن المشاكل اللوجستية تحول دون تصديره .

ومن بين العوائق الأخرى، انخفاض عدد السفن المتوجهة إلى الأسواق الأوروبية إلى سفينة واحدة فقط كل أسبوعين.

في خضم حالة عدم اليقين، استجاب كبار موردي الأغذية لهذه الأزمة عبر تخزين الأغذية الأساسية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من ارتفاع الأسعار ، فقد قامت مصر -أكبر مستورد للقمح في العالم- برفع احتياطياتها من القمح إلى ثمانية أشهر عبر شراء كميات كبيرة من الحبوب الفرنسية والروسية .

لقد تسببت القيود المفروضة على حركة الطيران و التأخيرات التي تواجه السفن في الموانئ على خلفية الحجر الصحي وإغلاق الجمارك وبقية المرافق الأخرى بسبب فيروس كورونا المستجد(كوفيد) 19 -إلى اضطراب سلاسل الغذاء في العالم

على نحو كبير وأثار المخاوف بشأن الأمن الغذائي.إلا أنه، وعلى الرغم من هذه المخاوف، من المتوقع استمرار الإمداد والتوازن بشكل سليم وخاصة في أسواق الحبوب العالمية .وبينما تضع الاضطرابات المحلية، الناجمة إلى حد كبير عن مشاكل لوجستية، التحديات أمام عمل سلاسل الإمداد الغذائي في بعض الأسواق، لا يُرجح أن يكون هناك أثر كبير لمدتها وحجمها المتوقعين على أسواق الغذاء في العالم وهذا حسب توقعات البنك الدولي وحقيقةعرفت الأشهر الأولى من سنة 2020 تراجعا في أسعار السلع وخاصة الحبوب ولكن بداية من شهر ماي 2020 سجلت ارتفاعا في أسعار هذه السلع ومن المتوقع أن ترتفع أكثر فأكثر إذا استمرت الأوضاع على حالها وهذا حسب تقديرات البنك الدولي.

على غير المتوقع انخفضت أسعار الغذاء العالمية بشكل حاد خلال الشهور الثلاثة من انتشار وباء كوفيد-19 (كورونا) في العالم وقد استمر هذا الانخفاض حتى شهر ماي، حيث انخفض مؤشر الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية (الحبوب والزيوت النباتية والسكر والألبان، اللحوم) في شهر مارس، بنحو4.3 في المائة عن شهر فيفري. وكان هذا الانخفاض مدفوعاً في غالبه بتقلص الطلب نتيجة لآثار جائحة كوفيد-19، وهبوط أسعار النفط العالمية بسبب توقعات التباطؤ الاقتصادي في الغالب مع قيام الحكومات بفرض قيود استجابة للأزمة الصحية. إن انخفاض الأسعار مدفوع إلى حد كبير بعوامل الطلب، وليس العرض، والتي تتأثر بدورها بالتوقعات الاقتصادية التي تزداد تدهوراً مع مرور الزمن.

هناك إذن أربعة عوامل ساهمت بصورة رئيسية في انخفاض أسعار الغذاء العالمية، أولها : هبوط أسعار النفط وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار الذرة والزيوت النباتية والسكر، ثانيها: الإمدادات الكبيرة من الإنتاج العالمي في السنة المنقضية وهو ما ينطبق على حالة القمح والسلع الاخرى، ثالثها: التدابير الصحية في مواجهة وباء كورونا وما تنطوي عليها من صعوبات لوجستية وهو ما ينطبق على حالة الألبان واللحوم، رابعها : سياسات الدول المصدرة فيما يتعلق بتقييد التصدير (حالة الأرز).

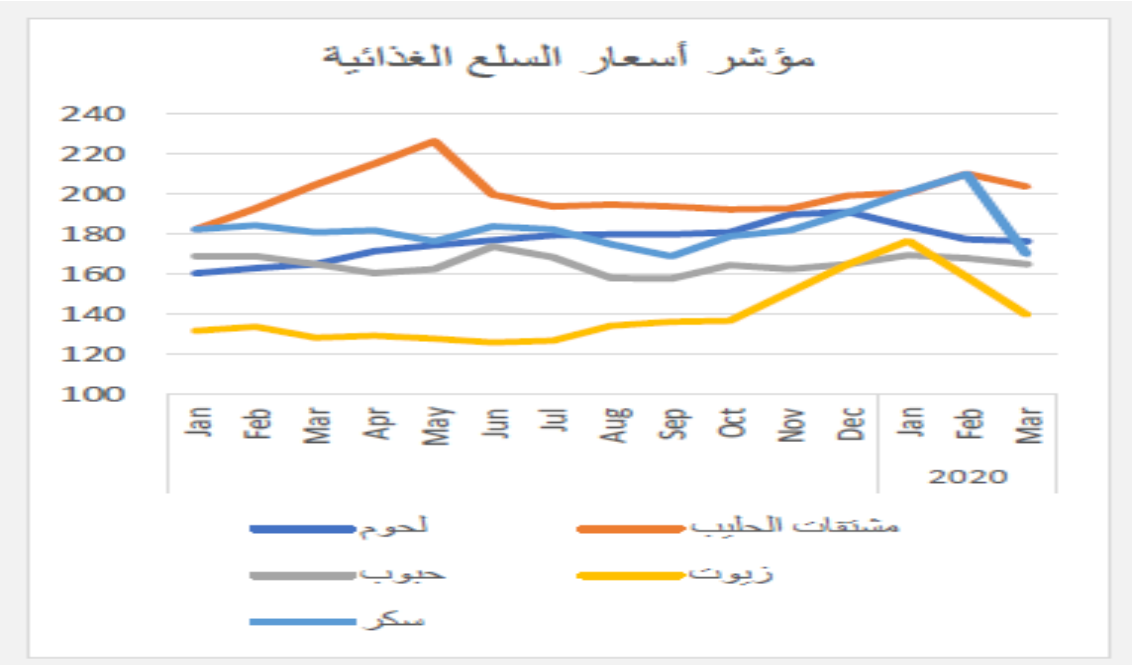

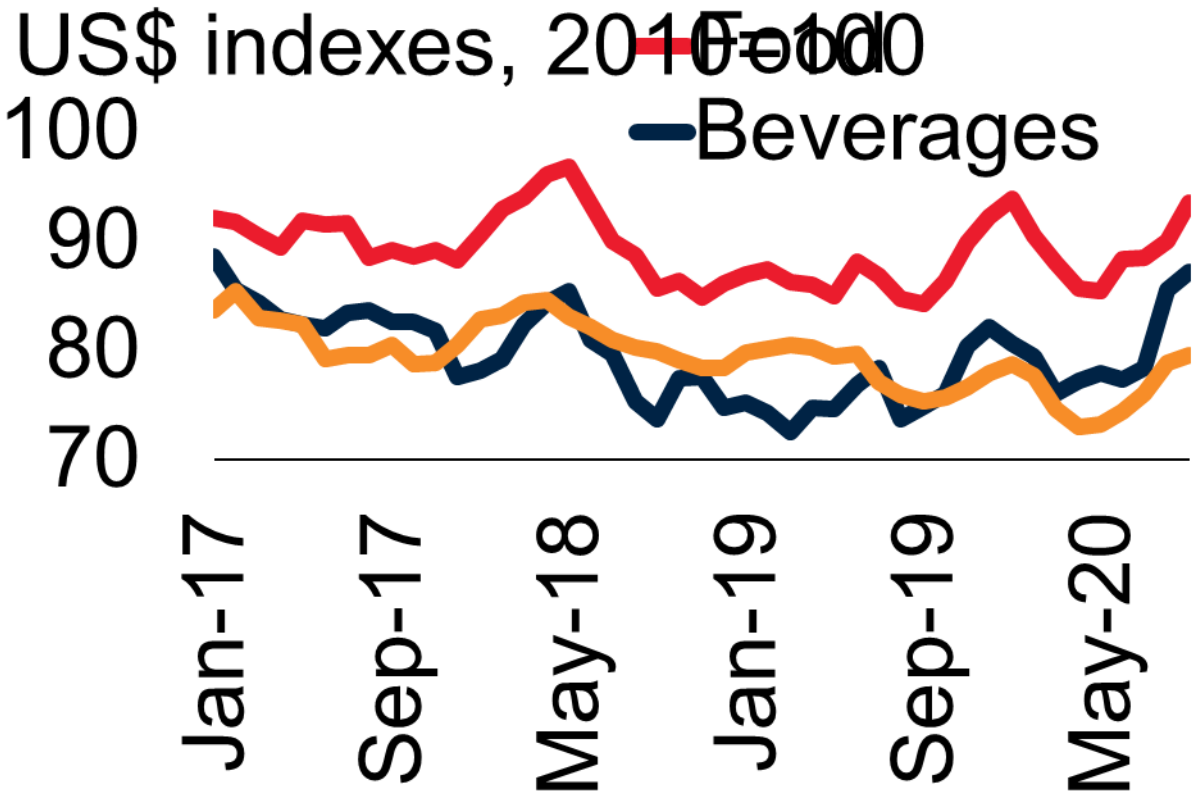

World Bank Commodities Price Forecast (nominal US dollars) Released: October 22, 2020

								Forecasts						
Commodity	Unit	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2030
Energy														
Coal, Australia	$/mt	70.1	58.9	66.1	88.5	107.0	77.9	57.2	57.8	58.0	58.3	58.5	58.8	60.0
Crude oil, avg	$/bbl	96.2	50.8	42.8	52.8	68.3	61.4	41.0	44.0	50.0	52.1	54.4	56.7	70.0
Natural gas, Europe	$/mmbtu	10.1	6.8	4.6	5.7	7.7	4.8	2.8	4.0	4.3	4.5	4.8	5.1	7.0
Natural gas, US	$/mmbtu	4.4	2.6	2.5	3.0	3.1	2.6	1.9	2.6	2.7	2.9	3.0	3.1	4.0
Liquefied natural gas, Japan	$/mmbtu	16.0	10.9	7.4	8.6	10.7	10.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.6	8.5
Non Energy Commodities														
Agriculture														
Beverages														
Cocoa	$/kg	3.06	3.14	2.89	2.03	2.29	2.34	2.40	2.44	2.48	2.51	2.55	2.59	2.80
Coffee, Arabica	$/kg	4.42	3.53	3.61	3.32	2.93	2.88	3.35	3.35	3.36	3.36	3.37	3.37	3.40
Coffee, Robusta	$/kg	2.22	1.94	1.95	2.23	1.87	1.62	1.50	1.54	1.59	1.64	1.68	1.73	2.00
Tea, auctions (3), average	$/kg	2.72	2.78	2.68	3.15	2.85	2.56	2.75	2.77	2.80	2.82	2.85	2.87	3.00
Food														
Oils and Meals														
Coconut oil	$/mt	1,281	1,104	1,482	1,651	997	736	930	937	944	950	957	964	1,000
Groundnut oil	$/mt	1,395	1,378	1,381	1,461	1,446	1,407	1,675	1,687	1,699	1,712	1,724	1,736	1,800
Palm oil	$/mt	837	663	736	751	639	601	710	723	736	749	763	777	850
Soybean meal	$/mt	522	389	375	350	405	347	370	376	381	387	393	399	430
Soybean oil	$/mt	906	756	815	850	789	765	815	828	840	853	867	880	950
Soybeans	$/mt	485	392	405	393	394	369	390	400	410	420	431	442	500
Grains														
Barley	$/mt	146	121	104	98	126	128	92	97	103	109	115	121	160
Maize	$/mt	193	170	159	155	164	170	155	160	165	170	175	180	210
Rice, Thailand, 5%	$/mt	423	386	396	399	421	418	500	498	496	494	492	490	480
Wheat, US, HRW	$/mt	285	204	167	174	210	202	205	207	210	212	215	217	230
Other Food														
Bananas, US	$/kg	0.93	0.96	1.00	1.08	1.15	1.14	1.25	1.23	1.22	1.20	1.19	1.17	1.10
Meat, beef	$/kg	5.05	4.56	4.06	4.39	4.20	4.76	4.70	4.71	4.72	4.73	4.74	4.75	4.80
Meat, chicken	$/kg	2.32	1.99	1.85	2.12	2.24	2.00	1.60	1.64	1.69	1.74	1.78	1.83	2.10
Oranges	$/kg	0.78	0.68	0.89	0.81	0.79	0.56	0.60	0.62	0.64	0.65	0.67	0.69	0.80
Shrimp, Mexico	$/kg	17.79	13.22	11.22	13.32	12.24	12.60	12.75	12.87	12.99	13.11	13.24	13.36	14.00
Sugar, World	$/kg	0.37	0.30	0.40	0.35	0.28	0.28	0.28	0.29	0.30	0.31	0.32	0.33	0.38

وعلى المدى الطويل، فإن نقص العمالة في مجال الزراعة والحصاد يمكن أن يسبب نقصًا في كمية المحاصيل وارتفاعًا في أسعار المحاصيل الأساسية.ومن ناحية أخرى، فإنه مع فقدان الناس لوظائفهم أو انخفاض دخلهم نتيجة للإغلاق أو الإصابة بالفيروس وتدهور الصحة، فإن ذلك يهدد بزيادة نسب الجوع في العالم لعدم وجود الدخل الكافي لسد الاحتياجات الأساسية من الغذاء.

ومن المتوقع أن تكون البلدان الفقيرة الأكثر تضررًا، لأنه لن يكون بإمكان أغلب سكانها شراء السلع الغذائية في ظل ارتفاع أسعارها، كما ستعاني الدول التي تستورد عادة أغذية أكثر من تصديرها من ارتفاع جامح في الأسعار في ظل ضعف العملات.

إذا ما استمر فيروس كورونا في التفشي لفترة أطول ، وأصرت الحكومات على انتهاج سياسات الإغلاق بما يعيق الإنتاج عبر سلاسل التوريد، وكذلك الحواجز التجارية فإن ذلك قد يؤدي إلى ٍارتفاعًا كبيرًا في الأسعار و أزمة غذاء محتمة.وحتى لو لم تحدث زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية، فمن المرجح أن يتدهور وضع الأمن الغذائي للفقراء بشكل ملحوظ في جميع أنحاء العالم، وينطبق هذا بشكل خاص على الاقتصادات الفقيرة كالسودان وزيمبابوي التي كانت تكافح الجوع قبل تفشي الوباء.

وبالرغم من أن الإمدادات العالمية من المحاصيل الغذائية الأكثر استهلاكًا لا تزال كافية للاستهلاك العالمي، إلا أن تركيز الإمدادات القابلة للتصدير لبعض السلع الغذائية في عدد صغير من البلدان والقيود المفروضة على التصدير من قبل كبار الموردين، يجعل من العرض العالمي للغذاء أكثر هشاشة مما توحي به الأرقام الرئيسية.

وبصفة عامة يمكن القول أن العالم أمام كارثة إنسانية محتمة نتيجة لتفشي فيروس كورونا، فالملايين من الناس حول العالم معرضون للجوع، إذا ما استمرت الأزمة لشهور أخرى مقبلة في ظل الإجراءات الحمائية التي تتخذها الحكومات حول العالم من غلق للمطارات وتعطيل لسلاسل التوريد. الأمر الذي يستدعي ضرورة التفكير في حلول لأجل أولئك الذين لن يكون بإمكانهم توفير احتياجاتهم الأساسية من الطعام في ظل ارتفاع أسعار الغذاء.

ثالثا:السيناريوهات المحتملة لأسعار الغذاء في السوق العالمية

السناريو 1:استقرار الأسعار العالمية مع ارتفاع الأسعار المحلية لأسباب لوجستية استقرار أو هبوط الأسعار العالمية مدفوعا بعوامل عدة: التأثير ثلاثي الأبعاد لسعر النفط: انخفاض الطلب على الوقود الحيوي، صدمة الطلب نتيجة لتدنى الـ GDP، خفض تكلفة الشحن الدولى، وخفض تكلفة إنتاج الغذاء لسببين: الأول خفض أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي والغذائي، وخاصة التي يدخل فيها النفط كمكون أساسي مثل الأسمدة الكيماوية، الثاني: خفض تكلفة الوقود كمكون مهم في تكلفة الإنتاج، مما يحفز لزيادة الإنتاج.

السوق المحلى: ارتفاع أسعار المنتجات وخاصة سريعة التلف (الخضر والفاكهة والأسماك، الألبان الطازجة، على مستوى المستهلك لا تنعكس على مستوى المنتج نتيجة لارتفاع الهوامش التسويقية الكلية (نلاحظ أن الحكومة تراجعت بسرعة عن إغلاق الأسواق وإلا كانت الأسعار تصاعدت إلى مستويات أعلى).

سيناريو 2: أزمة الغذاء العالمية مع ارتفاع الأسعار المحلية لأسباب لوجستية

هذا السيناريو مرشح للحدوث فقط في حال قررت دولة أو أكثر من الدول المصدرة الرئيسية للسلع الغذائية حظر التصدير للاحتفاظ بمخزونات كبيرة في إطار سياسة حمائية. في حالة الأرز تصاعدت أسعاره بسبب حظر فيتنام

لصادراتها وهى ثالث دولة مصدرة، في حالة القمح تعليق كازاخستان لصادراتها لم يكن مؤثرا على عكس ما قد يحدث إذا قررت روسيا وقف التصدير.

السوق المحلى: سوف يتفاقم ارتفاع أسعار الغذاء محليا مدفوعا بتأثيرين: الأول أثر الأزمة العالمية وعلاقة الأسعار المحلية بالعالمية، الثاني ، الصعوبات اللوجستية الناشئة عن التدابير الصحية الاحترازية للوباء.

رابعا:السناريوهات المحتملة للأمن الغذائي في العالم(عرض الغذاء)

سيناريو 1: طالما ظلت أسعار الغذاء العالمية مستقرة أو حتى مالت إلى الهبوط على النحو الذى تم توضيحه، وأن لا مشاكل سوف تحدث في العرض العالمي للغذاء نتيجة للوباء ، فإنه لا يتوقع حدوث تأثيرات عكسية على الدول المستوردة (لا زيادة في المدفوعات ولا أعباء إضافية على احتياطي النقد الأجنبي مع استمرار تدفق الواردات). فاستمرار هذا الانخفاض هو في صالح الاقتصادات المستوردة على المستوى الكلى متمثلا ذلك في انخفاض فاتورة الغذاء وتخفيف العبء على احتياطي العملة الأجنبية باستثناء انخفاض قيمة الصادرات الزراعية. وهو كذلك في صالح المستهلكين والفئات منخفضة الدخل، غير أنه ليس في صالح الإنتاج الزراعي عموما، والمنتجين الزراعيين خاصة، على أساس أن الأسعار المنخفضة تثبط الإنتاج من ناحية وتخفض من دخول المزارعين من ناحية أخرى. ومع ذلك تجدر ملاحظة أنه على المستوى المحلى قد تؤدى التدابير الصحية والإغلاق إلى اختناقات لوجستية ترفع أسعار السلع الغذائية على المستوى المحلى برغم انخفاضها على المستوى العالمي. وسوف تنعكس هذه الأسعار بالضرورة سلبا على المستهلك، ولكنها في الأغلب قد لا تنعكس إيجابا على المنتج بسبب استغلال الوسطاء والأوضاع الاحتكارية لأسواق الغذاء.

سيناريو 2: في ظل هذا السيناريو سوف ترتفع أسعار الغذاء العالمية نتيجة للاضطرابات في العرض العالمي للغذاء إما بسبب الصعوبات الناشئة في الشحن الدولي أو إلى تعليق بعض الدول المصدرة لصادراتها أو كليهما. ولهذا السيناريو تأثيرات عكسية على المستوى الاقتصادي الكلى متمثلة في زيادة قيمة فاتورة الواردات ونقص في الإتاحة) وأعباء إضافية على احتياطي النقد الأجنبي. وعلى المستوى الاقتصادي الجزئي، يتضرر المستهلكون من ارتفاع أسعار الغذاء وتنخفض قوتهم الشرائية وكذا الأسر الريفية التي تملك حيازات زراعية والعمالة الأجرية. وبالنسبة للحائزين الزراعيين، فمنهم من يستفيد من ارتفاع الأسعار وهم من متوسطي وكبار الزراع الذين لديهم فائض مباع Net sellers بينما يتضرر صغار الزراع الذين يشترون أكثر مما يبيعون Net buyers.